المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

دعوي السودان ضد الإمارات في محكمة العدل الدولية

وحدة دراسات شرق أفريقيا
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

AFPD
Africa Forum for Peace and Defense
منتدى أفريقيا للسلم والدفاع

ورقة تحليلية
10 أبريل 2025

منتدي افريقيا للسلم والدفاع هو احد الوحدات البحثية التابعة للمركز الليبي للدراسات الامنية والعسكرية يهدف الي بحث ودراسة القضايا المتعلقة بمناطق القرن الافريقي وجنوب الصحراء لما لهما من التأثير المباشر علي المجال الحيوي للدولة الليبية ويعمل المنتدي في اطار البحث العلمي والدراسات والابحاث والتحليلات الامنية والعسكرية وفقا للرؤية الشاملة لمفهوم الامن القومي الاقليمي والدولي في هذه المناطق الحيوية للقارة الافريقية.

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

منتدى افريقيا للسلم والدفاع

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

دعوي السودان ضد الامارات في محكمة العدل الدولية

ورقة تحليلية

وحدة دراسات شرق افريقيا

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

10 ابريل 2025

تمهيـــد

اندلعت الحرب في السودان صبيحة 15 أبريل 2023 بين الجيش السودان - القوات النظامية الحكومية - وبين قوات الدعم السريع " المليشيا شبه العسكرية التي تقودها عائلة دقلو "، اندلع النزاع المسلح بعد فشل الكيانات المشكلة للفترة الانتقالية (المجلس العسكري و قوى اعلان الحرية و التغيير و الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا)، وتطورت الاحداث السياسية في السودان على نحو متسارع بعد الإجراءات الدستورية التي قام بها عبد الفتاح البرهان في 25 أكتوبر 2021 ، حيث قام بإلغاء الوثيقة الدستورية و تعيين مجلس سيادي جديد وحكومة تنفيذية مكلفة.

بضغط رباعي من، الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وافق البرهان على المسار السياسي الجديد أو ما يعرف (بالاتفاق الإطاري)، الذي نص على ثلاث مسارات (عسكري / سياسي / تنفيذي).

وقد توقفت عجلة الاتفاق الإطاري عند ورشة الاصلاح الأمني والعسكري، بسبب رفض الجيش لمقترح الدعم السريع الذي احتوى على عدد من النقاط أهمها فصل 700 ضابط من الجيش السوداني بحجة الانتماء للحركة الاسلامية، وتشكيل مجلس أمن ودفاع يشرف على القوى العسكرية، واعادة دمج الدعم السريع في الجيش علي مدي زمني يبلغ عشر سنوات.

حظي الدعم السريع منذ تشكله، بدعم الرئيس المعزول عمر البشير، وبعهدها تطورت العلاقات بين قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو والجهات المسؤولة بالإمارات (2015)، كما حظي الدعم السريع بتمويل سخي من قبل الاتحاد الأوربي (2016) قبل أن يسيطر على مناطق الذهب في دارفور (2017).

تحاول هذه الورقة، أن نفهم موقف السودان من دولة الإمارات، من حيث الحيثيات التي دفعت بها بعثة السودان الدائمة بالأمم المتحدة لمحكمة العدل الدولية.

فقد قدم السودان طلبا لإقامة دعوى ضد دولة الإمارات العربية المتحدة في مارس 2025، أمام المحكمة فيما يتعلق بنزاع حول " مزاعم انتهاكات الإمارات لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها " تجاه مجموعة المسالیت في السودان، وخاصة في غرب دارفور.

الدعم الخارجي في حرب السودان

ما بين الشروط السياسية و الاجتماعية لقيام الحرب وبين الدفع بالحرب من قبل الفاعلين يمكن اعتبار أن التناقضات التي واجهها السودان نتيجة لتضارب المصالح الدولية بين الفرقاء الدوليين قاد إلى انفجار الحرب في السودان، بكل تأكيد يتضح أن الدعم السريع أكثر استعدادا للحرب، حيث عمل على تشكيل سلاسل إمداد وشبكة علاقات واسعة مكنته من توفير إمكانيات عسكرية كبيرة جدا، وبالنسبة الى شبكات تهريب الذهب والعلاقات المالية - غير النظيفة - مع شبكات فساد في عدد من الدول الافريقية، تمكن دقلو من خلالها توفير أموال ضخمة لأجل حربه ضد الجيش، وفرض شروطه على المشهد السياسي و الاجتماعي.

لا يوجد إجماع دولي على أن الامارات العربية المتحدة قد قدمت دعم عسكري الى قوات الدعم السريع، ولكن ووفق لتقارير عديدة على رأسها تقارير الأمم المتحدة التي سربت الى الصحافة الغربية، وتمثل دعم الإمارات لقوات الدعم السريع في الحصول على الأسلحة، ودفع الرواتب، وتمويل الحملات الإعلامية، وممارسة الضغط، وشراء الدعم لمنظمات سياسية وجماعات مسلحة، وايضا نشرت فيديوهات توضح معالجة بعض قادة الدعم السريع في مستشفيات أبو ظبي.

فيما تقول مؤسسة " غلوبال ويتنس "، التي تعمل في مجال الابحاث والتقارير المتخصصة في الأبحاث والاخبار الاستقصائية، قد وضحت في يوليو من العام 2023، أن شركات مثل " كالوتي "، قد عملت على استيراد الذهب من السودان، وذكرت ان الشركة حصلت على حوالي 50 طن من الذهب، خصوصا بعد 2019، حيث تمكن حميدتي من الصعود على سلم هرم الدولة كنائب لرئيس مجلس السيادة.

وجديرا بالذكر أن، الدعم الذي وفرته الامارات للدعم السريع بحسب التقرير النهائي لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المقدَّم في الفقرة (2 من القرار 2676 \ 2023)، الصادر في 15 كانون الثاني/ يناير 2024، إضافة الي أن هناك عدد من التقارير نشرت في الصحف الغربية والعربية، تفيد بأن الإماراتِ العربية قد عملت على توريد اسلحة ثقيلة وخفيفة، بالإضافة الى مواد غذائية عبر مطار أم جرس بالقرب من الحدود التشادية السودانية، وكانت الامارات، قد بنت مهبط طائرات ومستشفى، بحجة المساعدات الانسانية للفارين من الحرب، وبلغت عدد الرحلات الجوية ما بين مطار أم جرس والامارات، بحسب تحقيق قامت به رويترز فقد ذكرت أن بيانات الرحلات الجوية وصور الأقمار الصناعية أظهرت ما لا يقل عن 86 رحلة جوية قادمة من الإمارات إلى مهبط مطار أم جرس منذ بداية الحرب، فيما ذكرت وزارة الخارجية السودانية في مايو 2024، أن أكثر من 400 رحلة طيران تحمل عتاداً حربيًا وصلت إلى مطارات تشاد قادمة من الإمارات، مشيرة بشكل خاص إلى مطاري أم جرس وأبشي.

ووفقاً للمعلومات التي جمعها فريق الأمم المتحدة من مصادر في تشاد ودارفور، فقد أكدت هذه الرحلات، بالإضافة إلى أن هذا الدعم سمح للدعم السريع بالسيطرة على مناطق مختلفة، وارتكاب جرائم ضد مجموعات المساليت في غرب دارفور.

الأساس القانوني لشكوى السودان ضد الإمارات أمام محكمة العدل الدولية

تستند الشكوى التي رفعتها دولة السودان ضد الإمارات أمام محكمة العدل الدولية، إلى عدد من المبادئ القانونية الدولية، في مقدمتها المبادئ الأساسية للقانون الدولي العام.

أول هذه المبادئ: هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ركن أساسي في العلاقات بين الدول، ويحظر أي تدخل مباشر أو غير مباشر من دولة في الشؤون التي تقع ضمن الاختصاص الداخلي لدولة أخرى.

ويستند السودان في دعواه إلى أن دعم الإمارات لقوات الدعم السريع يُشكل انتهاكًا لهذا المبدأ، إذ يُسهم في إطالة أمد الصراع الدائر وتقويض سلطة الحكومة الشرعية في البلاد، وفي هذا السياق، يحق للسودان الاستشهاد بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي العرفي التي تؤكد هذا الحظر.

والمبدئ الثاني: الذي تعتمده دولة السودان هو مبدأ حظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وهو مبدأ راسخ في القانون الدولي، تجسده المادة (4\2) من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية بما يتعارض مع سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي، وقد يجادل السودان بأن دعم الإمارات العربية المتحدة لقوات الدعم السريع، وخاصةً إذا شمل تزويدها بالأسلحة والمعدات العسكرية، يُعد استخدامًا غير مباشر للقوة ضد السودان، أو على أقل تقدير، يشكل تهديدًا لاستقراره وسلامة أراضيه.

ومبدئ ثالث: يعتمده السودان هو مبدأ المسؤولية الدولية للدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا، ويُقر القانون الدولي بأن الدول تتحمل مسؤولية الأفعال التي تنتهك التزاماتها القانونية الدولية، فإذا استطاع السودان إثبات أن الإمارات انتهكت التزاماتها بعدم التدخل وحظر استخدام القوة بدعمها لقوات الدعم السريع، فسيكون له الحق في مطالبة دولة الإمارات بتحمل المسؤولية الدولية عن الأضرار الناجمة عن هذه الانتهاكات. وفي هذا السياق، يمكن للسودان الاعتماد على " المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا " التي أعدتها لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة.

وفي سياق اتهامات " التواطؤ في الإبادة الجماعية "، يعتمد السودان على الالتزامات المتعلقة بمنع جريمة الإبادة الجماعية المنصوص عليها في اتفاقية عام 1948، وتُلزم هذه الاتفاقية، الدول ليس فقط بالامتناع عن ارتكاب الإبادة الجماعية، بل أيضًا بمنعها والمعاقبة عليها، يتطلب إثبات " التواطؤ "، دليلاً على علم دولة الإمارات بنية ارتكاب الإبادة الجماعية، وتقديمها مساعدة كبيرة لتحقيق هذا الهدف، الأمر الذي يتطلب أدلة قوية ومفصلة.

ويمكن للسودان الاستناد بشكل غير مباشر إلى مبادئ القانون الإنساني الدولي، التي تحظر على الدول التدخل في النزاعات الداخلية بطريقة تؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني أو انتهاك حقوق المدنيين، فإن تزويد أحد أطراف النزاع الداخلي بالأسلحة يمكن أن يُسهم في إطالة أمد النزاع وزيادة معاناة السكان المدنيين.

ووفقا لهذه المبادئ، فإنه يجب على السودان تقديم أدلة قوية ومقنعة لإثبات ادعاءاته بانتهاك الإمارات للقانون الدولي بدعمها لقوات الدعم السريع، وفي المقابل، يتعين على المحكمة النظر في الأدلة المقدمة من الطرفين وتطبيق مبادئ القانون الدولي ذات الصلة للتوصل إلى حكم في القضية.

بكل تأكيد فإن عبء الإثبات يقع على عاتق دولة السودان بتقديم أدلة كافية لدعم ادعاءاته، وفي الوقت نفسه، ستحترم المحكمة مبادئ سيادة الدولة وعدم التدخل، مع مراعاة ما إذا كانت أفعال الإمارات المزعومة قد تجاوزت الحدود التي يسمح بها القانون الدولي، أو عكس ما يدعيه السودان، كما سيكون لطبيعة ونطاق دعم الإمارات المزعوم لقوات الدعم السريع تأثير كبير على تقييم المحكمة للقضية.

هل ادعاءات الحكومة السودانية ضد الإمارات موجودة؟

بكل تأكيد يعتمد فحص هذا السؤال على طبيعة الموقف من الحرب، فأبرز رد يطرح على الحكومة السودانية أن تصعيدها يسير في مستويات خجولة ولا ترتقي لحجم الخطاب الذي تهاجم به الإمارات من قبل الكيانات الشعبية أو بعض القادة العسكريين، خصوصا وأن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لا تزال تسير وفق وتيرة ما قبل الحرب وإن كانت أثرت العمليات العسكرية على الانشطة الاقتصادية ويكون هذا الامر من خلال:

1- توثيق شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية:

المؤشرات: قد تتضمن هذه الوثائق صورًا أو تسجيلات أو بيانات تتعلق بشحنات يُزعم أنها قادمة من الإمارات العربية المتحدة، ومعدات موجهة إلى مناطق تتطلب مساعدة فورية، وقد تشمل هذه الشحنات معدات عسكرية، وأسلحة خفيفة أو ثقيلة، وذخائر متنوعة، ومعدات اتصالات.

ويشير المسؤولون السودانيون أحيانًا إلى مصادرهم بـ " معلومات استخباراتية " أو " شهادات ميدانية " أو " صور "، وقد تشير بعض التقارير إلى صور أقمار صناعية للعمليات في مطارات معينة.

2- الوثائق المتعلقة بالدعم اللوجستي والمالي:

المؤشرات: قد تتضمن هذه الوثائق سجلات مالية، أو تحويلات مصرفية، أو شركات لوجستية يُزعم أنها تدعم قوات الدعم السريع، وقد تتضمن أيضًا وثائق مطلوبة لمواد أو بنود أخرى، فيما يتعلق بالقرارات السودانية التي تشير إلى " معلومات مالية " تم الحصول عليها.

وتكشف بعض التقارير من مصادر " موثوقة " عن دعم مالي، من إفادات الشهود، وتشمل الدلائل ايضا أسماء أعضاء يُزعم أنهم يقدمون دعمًا مباشرًا أو غير مباشر، أو حتى أفرادًا صغارًا من قوات الدعم السريع أقرّوا بمصادر الدعم.

3- وثائق جوازات السفر أو وثائق الهوية:

المؤشرات: وقد تشمل هذه الوثائق جوازات سفر أو بطاقات هوية لأفراد يحملون الهوية الإماراتية، ويدعمون أو يدربون أو يشاركون بشكل مباشر مع قوات الدعم السريع، ولم تظهر حتى الآن أي مؤشرات عامة قوية على هذا النوع من الأدلة، الا أن المبعوث الدائم للسودان بالأمم المتحدة قد تحدث عن بعض هذه الوثائق في احاطته امام مجلس الامن.

4- تحليل الاتصالات:

المؤشرات: والتي قد يشمل ذلك تحليل سجلات الاتصالات أو الرسائل أو البيانات الرقمية، والتي تشير إلى وجود دلائل على التنسيق أو الدعم بين الجهات الإماراتية وقوات الدعم السريع.

السيناريوهات المحتملة:

بينما يتعلق السودان بأستار القانون الدولي محاولا أن يعيد الثقة في النظام العدلي فإن الامارات تعمل على ان تبقي الوضع كما هو عليه، أو محاولة منها أن تنفي عن نفسها التهمة، وبذلك قد تذهب باتجاه سيناريوهات الدعم الكامل لقوات الدعم السريع، وحظر دولة السودان في محيطه الاقليمي. وتبعا لما تم استعراضه فإن هناك مجموعة من السيناريوهات التي يمكن رسمها:

السيناريو الاول: اتخاذ تدابير اولية

من المحتمل أن تقوم المحكمة بالقيام ببعض التدابير المؤقتة في المرحلة الاولى، والتي من خلالها تسعى إلى منع تفاقم النزاع وحماية حقوق السودان، بينما تستمر العمليات الاجرائية، والتي قد تشمل بعض التدابير مثل المطالبة بوقف اي دعم يضر بالمدنيين أو عرقلة للمساعدات الانسانية.

الاحتمالية: نظرا للوضع الإنساني والاتهامات الموجهة، قد ترى المحكمة ضرورة إصدار مثل هذه الترتيبات في مرحلة مبكرة.

السيناريو الثاني: رفض المحكمة القضية لعدم الاختصاص

قد تقرر المحكمة أنها لا تملك الاختصاص القضائي للنظر في الدعوى، يمكن أن يحدث ذلك إذا رأت أن الأسس القانونية التي استندت إليها دولة السودان لا تقع ضمن نطاق اختصاص المحكمة بموجب النظام الأساسي للمحكمة أو الإعلانات الاختيارية للدولتين.

الاحتمالية: يعتمد ذلك على حجج دولة السودان بشأن الأساس القانوني لاختصاص المحكمة، ورد الإمارات علي ذلك، فإذا كانت هناك ثغرات قانونية كبيرة في أساس الاختصاص، فإن هذا السيناريو يصبح أكثر احتمالاً.

السيناريو الثالث: رفض الدعوى لعدم كفاية الأدلة:

حتى إذا أعلنت المحكمة اختصاصها، فقد ترفض الدعوى في نهاية المطاف إذا رأت أن الأدلة التي قدمتها السودان غير كافية لإثبات انتهاك الإمارات للقانون الدولي.

الاحتمالية: يعتمد ذلك بشكل كبير على جودة وكمية الأدلة التي تقدمها السودان، وقدرته على إقناع المحكمة بصحة ادعاءاته.

السيناريو الرابع: إدانة الإمارات وإصدار حكم ملزم

إذا اقتنعت المحكمة بالأدلة المقدمة من دولة السودان، فقد تصدر حكمًا ملزمًا يدين الإمارات بانتهاك القانون الدولي، مثل مبدأ عدم التدخل أو حظر استخدام القوة.

الاحتمالية: يعتمد على قوة الأدلة وقدرة السودان على إثبات الانتهاكات بشكل قطعي، قد يكون هذا السيناريو أقل احتمالية في المراحل الأولية ما لم تكن هناك أدلة دامغة وواضحة تقدمها دولة السودان.

السيناريو الخامس: إصدار حكم جزئي أو توصيات

قد تصدر المحكمة حكمًا يدين الإمارات في جوانب معينة من الادعاءات ويرفض جوانب أخرى، أو قد تصدر توصيات غير ملزمة للأطراف المتنازعة لاتخاذ خطوات معينة لإنهاء النزاع أو تخفيف آثاره الإنسانية.

الاحتمالية: هذا السيناريو ممكن الحدوث، حيث قد تجد المحكمة أدلة قوية على بعض الانتهاكات، ولكن ليس على جميعها، أو قد تتردد في إصدار إدانة شاملة وتفضل تقديم توصيات لتشجيع الحل السلمي.

السيناريو السادس: تسوية ودية خارج المحكمة

قد يتوصل السودان والإمارات إلى تسوية ودية للنزاع خارج إطار محكمة العدل الدولية، ويحدث ذلك ربما بوساطة دولية أو إقليمية، وفي هذه الحالة، قد يتم سحب الدعوى أو يتم إبلاغ المحكمة بالتوصل إلى اتفاق.

الاحتمالية: يعتمد على تطورات الأوضاع على الأرض، والضغوط الإقليمية والدولية علي طرفي النزاع، وقد يكون هذا السيناريو ممكنًا إذا رأت الأطراف مصلحة في إنهاء النزاع بطريقة سلمية.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info